أثر عدالة توزيع الاستثمارات العامة لقطاع التعليم في محافظات مصر على تحسين المؤشرات التعليمية

د. كريم مصطفى جوهر

مدرس بقسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

الملخص

يعكس تراجع ترتيب مصر في تقارير التنمية البشرية العالمية خللاً في العديد من المؤشرات من أهمها قطاع التعليم ويلاحظ أن المؤشرات التعليمية لا تتحسن بصورة كافية على الرغم من التزايد المستمر في قيمة النفقات الموجهة لقطاع التعليم وقيمة الإنفاق الاستثماري الموجه له، وقد ركز الباحث على دراسة مدى عدالة التوزيع الحالي للإنفاق الاستثماري العام على التعليم على مستوى المحافظات وأثرها على المؤشرات التعليمية، وتوصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها: تزايد قيمة النفقات الموجهة لقطاع التعليم وتحسن العديد من المؤشرات به، تخصيص المزيد من الاستثمارات لتنمية المجتمعات الحضرية مما أدى إلى سوء توزيع موارد وبعض خدمات الدولة وحدوث (الازدواجية الإقليمية) حيث يوجد عدم عدالة وتركز في توزيع الاستثمارات مما أثر سلبياً على مؤشرات التعليم في بعض المحافظات، كما توصل الباحث إلى العديد من النتائج الأخرى التي تربط بين عدة متغيرات مثل معدلات الأمية والبطالة وغيرها وهو ما يتطلب إعداد خطة لتوزيع الاستثمارات على المحافظات بما يراعي أعداد السكان واحتياجاتهم.

الكلمات المفتاحية: *الإنفاق العام، التنمية البشرية، مؤشرات قطاع التعليم، الاستثمارات العامة، التعليم.*

المقدمة

تعد النفقات العامة الموجهة لقطاع التعليم من أهم النفقات التي تساعد على تحسين أوضاع التنمية البشرية ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي في مصر ويشير دراسات عديدة إلى وجود علاقة ذات اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وترتبط سياسات التنمية الاقتصادية والبشرية بالتعليم وجودته من خلال الاهتمام بالفرد ويعد العامل البشري من أهم العوامل المؤثرة في تكوين رأس المال في المجتمع (البنك الدولي، 2009: 99-100)، وقد اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سبتمبر 2015 خلال مؤتمرها المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك وتضمنت الخطة سبعة عشر هدفاً منها هدف عالمي جديد في مجال التعليم (الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة) يستهدف ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع ولم يقتصر الهدف على مجرد رفع نسب الإلمام بالقراءة والكتابة وإنما العمل على توفير تعليم يساعد الجميع منذ الطفولة على اكتشاف ملكاتهم الكامنة ومستوى إدراكهم بما يمكنهم من الدخول إلى المجتمع كمواطنين منتجين ومبدعين بصورة تؤهلهم ككوادر قيادية في المستقبل (United Nations, 2015: 20-21).

الإطار النظري والدراسات السابقة

علاقة التعليم بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي

يعكس دليل التنمية البشرية[1] HDI ثلاثة مؤشرات مهمة لقياس التنمية البشرية - تعطي لها أوزان متساوية، وهي: طول العمر، ومستوى المعرفة، ومستوى المعيشة، وفيما يلي توضيح لكل عنصر (UNDP, 1990: 10-11):

---

* تم استلام البحث في يوليو 2020، وقبل للنشر في سبتمبر 2020، وتم نشره في سبتمبر 2022.

© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2022، ص ص 253- 269، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2022.120312

(1) تم إعداد دليل التنمية البشرية HDI مع صدور أول تقرير للأمم المتحدة عام 1990 والذي يمثل متوسطاً لثلاثة مؤشرات وهي طول العمر، ومستوى المعرفة، ومستوى المعيشة وفيما بعد أدخل عليه بعض التعديلات.

- طول العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، نظراً لأن طول العمر يعني التمتع بصحة جيدة ومن ثم يعني تحسن الأوضاع الصحية والمعيشية في الدولة.
- مستوى المعرفة: يقاس من خلال حساب نسبة الملمين بالقراءة والكتابة إلى عدد السكان البالغين وكذلك نسبة الالتحاق بالمدارس إلى عدد السكان البالغين.
- مستوى المعيشة: يقاس من خلال حساب متوسط دخل الفرد المعادل حسب القوة الشرائية بالدولار الأمريكي لإمكانية المقارنة على المستوى الدولي بما يعكس تناقص المنفعة الحدية لزيادة الدخل.

يشير ما سبق إلى أن التعليم يمثل ثلث دليل التنمية البشرية ومن ثم يمثل رأس المال البشري عنصرًا مهمًا في دليل التنمية البشرية ومن ثم عملية النمو الاقتصادي نظرًا لأن الحصول على مستوى تعليم جيد يمثل عنصرًا أساسيًا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن تعريف رأس المال البشرى بأنه مجموعة المهارات والقدرات والخبرات التي يكتسبها الفرد والتي تمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي يحقق منفعة اقتصادية تعود عليه ومن ثم تنعكس على المجتمع بأكمله، فالعقل البشرى هو الذي يبتكر ويصنع وبالتالي فإن اعتماد أي دولة على استيراد الآلات والعمالة المدربة لا يكفى لكى تتقدم بل لابد أن يتوافر لديها مخزون من القدرات البشرية الواعية والقادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد (حسنين، 2004: 367-390)، ومن ثم يعتبر الإنسان صانعًا للتنمية وهدفًا لها ومن ثم تمثل زيادة النفقات العامة المخصصة لقطاع التعليم عاملاً مؤثرًا في تحسين المؤشرات التعليمية.

ولقد ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم على مستوى العالم وعلى سبيل المثال في عام 1980 التحق حوالي خمسة أطفال من كل عشرة أطفال في سن المرحلة الابتدائية بالمدارس في الدول المنخفضة الدخل وارتفع هذا العدد إلى ثمانية أطفال في عام 2015، إلا أن حوالي 60% من أطفال المدارس الابتدائية في الدول النامية لا يستطيعون تحقيق الحد الأدنى من المهارات التعليمية (World Bank, 2019: 50-53).

الدراسات السابقة

دراسة (الحسيني، 2019) بعنوان: رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر، وهدفت إلى دراسة مشكلات نظام التعليم المصري وجهود الدولة لإصلاحه وتطويره وإعداد رؤية مقترحة لتطوير نظام التعليم في مصر من خلال الدعم المالي وتطوير المناهج ومهارات المعلم وأساليب التقويم.

دراسة (الزنفلي،2017) بعنوان: الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة: دراسة تحليلية، وهدفت إلى دراسة الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي خلال الفترة (2006-2016)، وتوصل الباحث إلى تراجع القيمة الحقيقية لحجم الإنفاق الحكومي على التعليم ونصيب التلميذ منه بشكل كبير، وانخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي وكنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي وعدم عدالة توزيع المخصصات بين مديريات التربية والتعليم.

دراسة (Ersado, 2014) بعنوان: Egypt; Inequality of Opportunity in Education، وهدفت إلى دراسة مستويات واتجاهات القدرة على الالتحاق بالتعليم ومخرجات العملية التعليمية من خلال التحليل الإحصائي لعينة من ثلاث مجموعات من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 21 و24 عاماً من مواليد (1967-1964)، (1977-1974)، (1985-1982)، وأشارت إلى تحسن معدلات الالتحاق بالتعليم بشكل كبير ولكن توجد تفاوتات كبيرة في القدرة على الالتحاق بمراحل التعليم ومخرجات العملية التعليمية وخاصة في المناطق الريفية،ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها: مستوى تعليم الوالدين، مستوى الدخل، النفقات المخصصة للدروس الخصوصية، نوع المدرسة(عام-خاص-تجريبي).

دراسة (Salehi, 2013) بعنوان: Spatial Analysis of Urban Inequality in Qazvin Province، وهدفت إلى دراسة عدم المساواة بين مختلف مدن مقاطعة قزوين خلال الفترة 1976-2006 بالتحليل الإحصائي فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والبنية التحتية والنقل والاتصال، وأوضحت تزايد أوجه عدم المساواة في المؤشرات الثقافية وانخفاضها في المؤشرات الاجتماعية كما أوضحت أن أكثر العوامل المؤثرة في التفاوتات مدى توافر البنية التحتية والثقافية.

دراسة (العربى، 2010) بعنوان: تقييم سياسات الإنفاق على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والكفاءة والعدالة، وهدفت إلى دراسة وتقييم الإنفاق على التعليم في مصر وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين العائد الاقتصادي

على التعليم ومستوى التعليم ورأت أن هناك عدالة في توزيع الإنفاق على التعليم على مستوى المحافظات -مع وجود تحيز للمحافظات الحضرية- والنوع الاجتماعي وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العام على التعليم إلا أن نسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي قد شهدت تراجعاً وهو ما انعكس بشكل واضح على انخفاض متوسط نصيب الطالب من الإنفاق العام بالإضافة إلى تحيز الإنفاق العام لصالح التعليم الجامعي.

دراسة **(Assad, 2010)** بعنوان: Egypt's Free Public Higher Education Policy Breeds Inequality of Opportunity، وهدفت إلى دراسة أوضاع ومؤشرات التعليم على مستوى الدولة وخاصة التعليم الجامعي وأشارت إلى عدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم الجامعي، كما أوضحت أن التعليم قبل الجامعي لا يوفر المدخلات المناسبة للتعليم الجامعي نظرًا لتدنى الإمكانات وضعف جودة التعليم قبل الجامعي وهو ما يمثل إهدارًا لموارد الدولة كما أشارت إلى أن نسبة كبيرة من الإنفاق العام على التعليم العالي يستفيد بها ذوي الدخل المرتفع.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت غالبية الدراسات السابقة مدى عدالة الإنفاق على التعليم بصورة كلية على مستوى الدولة ككل أو ركزت على بعض المحافظات أو محافظة بعينها أو الريف والحضر أو على مستوى الأقاليم ودون الدخول في التفاصيل على مستوى محافظات الدولة كلها، كما انصب الاهتمام على دراسة متوسط نصيب التلميذ من الإنفاق العام على قطاع التعليم أو تطور قيمة الإنفاق العام على التعليم على مستوى الدولة أو كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي أو الإنفاق الحكومي، في حين أن الدراسة الحالية تناولت بعض الجوانب الأخرى ومن أهمها:

1- البدء بتحليل الإنفاق العام على التعليم على المستوى الكلى وتوزيعه بين الإنفاق الجاري والاستثماري.
2- تحليل بعض مؤشرات قطاع التعليم على مستوى كافة محافظات الجمهورية ومدى تناسبها مع التوزيع النسبي للسكان والتوزيع النسبي للاستثمارات العامة الموجهة إلى قطاع التعليم وكذلك التوزيع النسبي لأعداد المدارس والمدرسين في كافة محافظات الجمهورية.
3- دراسة العلاقة بين معدل الأمية ومعدل البطالة على مستوى المحافظات.
4- توضيح العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم وعدد المدارس والمدرسين في القطاع الحكومي ومعدلات الأمية على مستوى المحافظات.

مشكلة الدراسة

على الرغم من تزايد قيمة النفقات الموجهة لقطاع التعليم وتزايد قيمة الإنفاق الاستثماري الموجه إلى قطاع التعليم إلا أن المؤشرات التعليمية لا تتحسن بصورة كافية وقد يرتبط ذلك بارتفاع معدلات الأمية والبطالة ومن ثم يُثار تساؤل: هل توجد علاقة بين زيادة النفقات المخصصة لقطاع التعليم ومدى تحسن مؤشراته، وما هو مدى كفاءة التوزيع الحالي للإنفاق الاستثماري العام المخصص لقطاع التعليم على مستوى المحافظات.

بمعنى أخر هل ترتبط زيادة النفقات العامة الموجهة لقطاع التعليم على مستوى المحافظات -خاصة الإنفاق الاستثماري- بتحسين المؤشرات التعليمية وما هي الأساليب التي ترفع كفاءة ذلك الإنفاق لتحسين قيمة دليل التنمية البشرية في مصر.

أهداف الدراسة

1- دراسة توزيع النفقات العامة (جارية - استثمارية) على قطاع التعليم في مصر.
2- دراسة مدى عدالة توزيع الإنفاق الاستثماري المخصص لقطاع التعليم على مستوى المحافظات وتحليل بعض مؤشرات قطاع التعليم بها.
3- دراسة العلاقة بين ارتفاع معدلات الأمية والبطالة والمؤشرات التعليمية على مستوى المحافظات.
4- إعداد حزمة من الحلول المقترحة لرفع كفاءة الإنفاق على قطاع التعليم وتحسين المؤشرات الخاصة به.

أهمية الدراسة

يعكس تأخر ترتيب مصر في تقارير التنمية البشرية العالمية خللاً في العديد من المؤشرات ومن أهمها مؤشرات قطاع التعليم على المستوى القومي وارتفاع معدلات الأمية حيث يمثل التعليم ثلث دليل التنمية البشرية ويتكون دليل التعليم من مؤشرين أحدهما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة -وله وزن الثلثين في المؤشر- والآخر يتعلق بنسبة الالتحاق بالمدارس مما يوضح أهمية تخفيض معدلات الأمية لتحسين مؤشر التعليم وبالتالي يتطلب الأمر بحث آليات تقليل التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية فيما بين المحافظات المختلفة لتحسين المؤشرات التعليمية بها.

فروض الدراسة

1- من المتوقع أن تؤثر زيادة الإنفاق العام على قطاع التعليم إيجابيًا على مؤشرات قطاع التعليم وعدالة توزيع الموارد المخصصة للتعليم على مستوى المحافظات.

2- من المتوقع وجود علاقة طردية بين معدلات الأمية ومعدلات البطالة على مستوى المحافظات.

تصميم الدراسة

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الأسلوب المكتبي والتحليل النظري واستخدام المنهج الاستنباطي من خلال تجميع البيانات على المستوى الكلى ثم تصنيفها، تبويبها، وتحليلها على المستوى الجزئي، وبناءً عليه تم حصر الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وما تتميز به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ومن ثم القيام بتحليلها تحليلاً شاملاً يمكن بموجبه استنتاج الإجابة عن أسئلة الدراسة ومن ثم فقد سعى الباحث إلى تجميع البيانات المتعلقة بالإنفاق العام على التعليم وتقسيمه إلى نفقات جارية واستثمارية ثم مقارنة الإنفاق على قطاع التعليم في مصر ببعض الدول ثم تحليل بعض مؤشرات قطاع التعليم على مستوى المحافظات مع تحليل العلاقة بين التوزيع النسبي للسكان والتوزيع النسبي للاستثمارات العامة في قطاع التعليم والمؤشرات التعليمية ومعدلات الأمية والبطالة على مستوى المحافظات، وتم الاستعانة بدراسات عديدة والبحوث والتقارير الرسمية المحلية الصادرة عن الأجهزة الحكومية وكذلك التقارير الدولية لعرض الأدلة والبراهين على طبيعة تلك العلاقات.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية

يعكس تأخر ترتيب مصر في تقارير التنمية البشرية العالمية خللاً في العديد من المؤشرات المكونة لدليل التنمية البشرية (الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة) لذلك تم التركيز على دراسة قطاع التعليم ومؤشراته على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات لأنه على الرغم من تزايد قيمة النفقات الموجهة لقطاع التعليم إلا أن بعض المؤشرات التعليمية لا تتحسن بصورة كافية، وقد ركز الباحث على دراسة مدى عدالة التوزيع الحالي للإنفاق الاستثماري العام على التعليم على مستوى المحافظات وتأثيرها على المؤشرات التعليمية ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث صعوبة توافر بيانات سنوية عن العديد من المتغيرات محل الدراسة والتي يتم تجميعها بناءً على التعدادات التي تتم كل عشر سنوات طبقاً لتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالإضافة إلى عدم توافر بعض البيانات في بعض السنوات عن بعض المحافظات وتجميعها من مصادر متعددة.

الحدود الزمانية

ركزت الدراسة على بيانات الفترة (2006 -2017).

الحدود المكانية

يتمثل مجتمع الدراسة في محافظات جمهورية مصر العربية.

ويتم تناول ما سبق في إطار النقاط التالية:

أولاً - دور التعليم في تحسين أوضاع التنمية البشرية

تحسنت مؤشرات الالتحاق بالتعليم الابتدائي على المستوى العالمي منذ عام 2000،حيث بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في الدول النامية 91% في عام 2015 وانخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العالم بنسبة النصف تقريبًا كما حدثت زيادة كبيرة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، ويعتبر التعليم هو أحد أكثر الوسائل أهمية لتحقيق التنمية المستدامة، ولكى يتحقق التعليم الجيد طبقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يجب أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي المجاني بحلول عام 2030 (United Nations, 2015: 21) بالإضافة إلى توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني والقضاء على الفوارق في إتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة مع الاهتمام بجودة التعليم، وهو ما تم مراعاته في استراتيجية التنمية المستدامة في مصر - رؤية مصر 2030.

ثانيًا - تطور النفقات العامة على قطاع التعليم في مصر

تتزايد قيمة النفقات العامة الموجهة لقطاع التعليم بشقيها الجاري والاستثماري بصورة ملاحظًة وتوضح الجداول التالية توزيع الإنفاق العام الموجه لقطاع التعليم خلال الفترة (2006-2019) وتوزيعه على النفقات الجارية والاستثمارية.

يتضح من الجدول رقم (1) ما يلي:

على الرغم من تزايد قيمة النفقات الموجهة لقطاع التعليم خلال الفترة (2006-2019) وتزايد قيمة الإنفاق الاستثماري الموجه لقطاع التعليم، إلا أن الإنفاق الاستثماري يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي النفقات الموجهة لقطاع التعليم وتستحوذ النفقات الجارية على النسبة الأكبر من تلك النفقات بينما تستحوذ النفقات الاستثمارية على النسبة الأقل، وهو ما يعكس ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع التعليم وخاصة في ظل تزايد مخصصات الأجور الموجهة لقطاع التعليم وهو ما يوضحه الجدول رقم (2).

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

ارتفاع نسبة الأجور الموجهة لقطاع التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام الموجه إلى قطاع التعليم حيث بلغت حوالي 80.2% في المتوسط خلال الفترة (2006-2019)، وهو ما يخفض من نسبة النفقات الموجهة للإنفاق الاستثماري وهو ما يوضحه الجدول رقم (3).

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

تذبذب نسبة الإنفاق الاستثماري الموجه لقطاع التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق على القطاع - ولكنها اتجهت نحو الزيادة منذ عام 2016 حتى عام 2019، حيث بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري على قطاع التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم حوالي 9.6% في المتوسط خلال الفترة (2006-2019)، وهو ما يوضح ضعف النفقات الاستثمارية الموجهة لقطاع التعليم.

جدول (1)

تطور الإنفاق العام على قطاع التعليم في مصر خلال الفترة (2006-2019)

الأرقام بالمليون جنيه

العام	قيمة الإنفاق العام على التعليم		
	جارى	استثماري	إجمالي
2006	25134	2627	27761
2007	30251	3427	33678
2008	36823.4	3056.6	39880
2009	40963	3983	44946
2010	42602	4415	47017
2011	50800	5609	56409
2012	61879	4301	66180
2013	78832	5235	84067
2014	86198	6087	92285
2015	90201	7135	97336
2016	92487	11195	103682
2017	96723	12464	109187
2018	100437	15230	115667
2019	110335	21703	132038

*المصدر: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

* يشمل الإنفاق الجاري: أجور وتعويضات العاملين، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، ومصروفات أخرى.

جدول (2)

تطور الأجور الموجهة لقطاع التعليم لإجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم في مصر خلال الفترة (2006-2019)

العام	نسبة الأجور الموجهة لقطاع التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم %
2006	77
2007	76.6
2008	80.2
2009	79.5
2010	80.6
2011	79.4
2012	84.6
2013	85.5
2014	85.7
2015	84
2016	80.5
2017	78.5
2018	77.3
2019	74

*المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث اعتمادًا على البيانات الواردة بالبيان المالي، والموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

ثالثًا - الإنفاق على قطاع التعليم في مصر مقارنة ببعض الدول:

تضمنت مواد دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام 2014- أرقام(1،19،23،21) - تخصيص نسبة محددة من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على قطاع التعليم على أن تتصاعد تدريجيًا لتتفق مع المعدلات العالمية وأصبح الالتزام بهذه النسب بدءًا من موازنة السنة المالية 2016/2015 هدفًا رئيسًا للحكومة تسعى لتنفيذه وفقًا للمعايير الدولية بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية من تخصيص الاعتمادات لهذين القطاعين، وقد حدد الدستور نسبة 7% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم [1]،وتمثل النسبة المحددة في الدستور للتعليم قبل الجامعي 4% والتعليم العالي 2% والبحث العلمي 1% من الناتج القومي الإجمالي (وزارة المالية، 2017: 37-40).

جدول (3)
تطورنسبة الإنفاق الاستثماري الموجه لقطاع التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم في مصر خلال الفترة (2006-2019)

العام	نسبة الإنفاق الاستثماري الموجه لقطاع التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام على قطاع التعليم %
2006	9.5
2007	10.2
2008	7.7
2009	8.9
2010	9.4
2011	9.9
2012	6.5
2013	6.2
2014	6.6
2015	7.3
2016	10.8
2017	11.4
2018	13.2
2019	16.4

*المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات الواردة بالبيان المالي، الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

ويوضح جدول (4) نسب الإنفاق على التعليم في مصر كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي مقارنة ببعض الدول الأخرى عام 2017، ويتضح من الجدول الآتي:

جدول (4)
نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من الناتج المحلى الإجمالي في بعض دول العالم عام 2017

الدولة	نسبة الإنفاق على قطاع التعليم %	الناتج المحلى الإجمالي بالمليار دولار	قيمة دليل التنمية البشرية	ترتيب الدولة في تقرير التنمية البشرية
مصر	3	235.3	0.696	115
أثيوبيا	4.7	81.7	0.463	173
جنوب إفريقيا	6.1	348.9	0.699	113
توجو	5.1	4.76	0.503	165
أوغندا	2.6	25.99	0.516	162
غانا	4.5	59	0.592	140
تونس	6.6	39.95	0.735	95
المغرب	5.3	109.71	0.667	123
الأردن	3.6	40.77	0.735	95
عمان	6.7	70.78	0.821	48
ماليزيا	4.74	314.71	0.802	57
الأرجنتين	5.6	642.7	0.825	47
البرازيل	6.2	2054	0.759	79
المكسيك	5.2	1158	0.774	74
النرويج	7.6	399.5	0.953	1
فرنسا	5.5	2586	0.901	24
ألمانيا	4.8	3693	0.936	5
إسرائيل	5.9	353.3	0.903	22
إيطاليا	4.1	1947	0.880	28
اليابان	3.5	4860	0.909	19
روسيا	3.8	1579	0.816	49
إنجلترا	5.5	2638	0.922	14
الدول مرتفعة الدخل	5.3	51003		
الدول متوسطة الدخل الأعلى	4.3	22851		

* Source: 1- World Bank: World Development Indicators, p 1- 4.
2- UNDP: Human Development Indices and Indicators, 2018, p 55.

بلغت نسبة الإنفاق على قطاع التعليم في مصر [2] حوالى 3% من الناتج المحلى الإجمالي عام 2017 ويلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بالعديد من الدول، بالإضافة إلى كبر حجم الناتج المحلى ببعض الدول وهو ما يجعل المبالغ التي تنفق فعلياً مختلفة من دولة لأخرى وتفوق ما يتم إنفاقه في مصر، ويلاحظ أن الدول التي تخصص نسب أكبر للإنفاق على التعليم تتحسن قيمة دليل التنمية البشرية بها، ومن ثم ينعكس على تقدم ترتيبها في دليل التنمية البشرية -هناك بعض استثناءات- نظرًا لاختلاف قيمة الناتج المحلى الإجمالي بين الدول ومدى كفاءة تخصيص الموارد المتاحة، ورغم اتجاه مخصصات التعليم في مصر نحو التزايد إلا أن ترتيب مصر في تقارير التنمية البشرية لا يزال متأخراً،حيث بلغ ترتيبها 115 عام 2017 طبقا لتقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عام 2018 (UNDP, 2018: 55).

وقد أشار البنك الدولي إلى أن قطاع التعليم لم يستفد من وفورات الإصلاحات المالية التي قامت بها الحكومة في مصر في الفترة (2014- 2019) حيث تراجع الإنفاق على التعليم من 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016 إلى 2.5% في 2018 (World Bank, 2019: 13) وهو ما يتطلب تحليل مؤشرات قطاع التعليم على مستوى المحافظات لدراسة مدى توافر العدالة في توزيع المخصصات الموجهة له وتأثيرها على المؤشرات التعليمية.

(1) يشمل قطاع التعليم: التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي والبحث العلمي.

(2) بلغت تلك النسبة 2.8% عام 2006.

رابعاً- تحليل بعض مؤشرات قطاع التعليم على مستوى المحافظات

على الرغم من ارتفاع دليل التعليم القومي في مصر من 0.518 عام 2006 إلى 0.608 عام 2018 (Human Development Reports, UNDP) إلا أنه مازال متأخراً مقارنة بالعديد من الدول الأخرى [1]، كما يلاحظ تراجع ترتيب مصر في تقارير التنمية البشرية[2] وهو ما يعكس خللًا في مؤشرات التعليم على المستوى القومي مما يتطلب دراسة ذلك على مستوى المحافظات لدراسة جوانب القوة والضعف بها لمعرفة أوجه القصور التي يمكن علاجها لتحسين دليل التنمية البشرية القومي، ويلاحظ في الخطط الاقتصادية المتعاقبة أنها تولى مزيداً من الاهتمام لبعض المحافظات الحضرية وتهمل باقي المحافظات الأخرى - وهو ما حدث في عدة دول - مما أدى إلي ظهور ما يسمى بـ (المركزية) وهي تعنى قيام الدولة بتوفير العديد من خدماتها في مناطق دون الأخرى وأثر ذلك على مصر في العلاقة بين ريف وحضر مصر فزيادة تركيز الدولة على تنمية المجتمعات الحضرية أدى إلى سوء توزيع موارد وبعض خدمات الدولة، مما أدى إلى حدوث الازدواجية الإقليمية (Salehi, 2013)، وهو ما يتطلب دراسة أعداد السكان على مستوى المحافظات ومدى عدالة توزيع الاستثمارات بها ومخرجات تلك الاستثمارات وهو ما سيتم توضيحه من خلال الجداول التالية.

جدول (5)

أعداد السكان في محافظات جمهورية مصر العربية عامي 2006، 2017 (الأرقام بالألف نسمة)

المحافظة	عدد السكان 2006	التوزيع النسبي % 2006	عدد السكان 2017	التوزيع النسبي % 2017	نسبة الزيادة % خلال الفترة (2017-2006)
القاهرة	7965	11.1	9656	10	21.2
الإسكندرية	3920	5.44	5226	5.4	33.3
بورسعيد	551	0.8	756	0.8	37.5
السويس	503	0.7	738	0.8	46.7
دمياط	1111	1.54	1516	1.6	36.5
الدقهلية	5072	7	6577	6.8	29.7
الشرقية	5270	7.3	7270	7.6	38
القليوبية	3984	5.5	5703	5.9	43.1
كفر الشيخ	2663	3.7	3413	3.5	28.2
الغربية	4035	5.6	5066	5.3	25.6
المنوفية	3319	4.6	4365	4.5	31.5
البحيرة	4820	6.7	6277	6.5	30.2
الإسماعيلية	891	1.2	1325	1.4	48.7
الجيزة	5811	8.1	8759	9.1	50.7
بنى سويف	2324	3.2	3213	3.3	38.3
الفيوم	2499	3.52	3665	3.8	46.7
المنيا	4180	5.8	5607	5.8	34.1
أسيوط	3528	4.9	4472	4.6	26.8
سوهاج	3924	5.5	5064	5.3	29.1
قنا	3022	4.2	3225	3.3	6.7
أسوان	1151	1.6	1501	1.6	30.4
الأقصر	433	0.6	1271	1.3	193.5
البحر الأحمر	192	0.3	366	0.4	90.6
الوادي الجديد	175	0.2	245	0.3	40
مطروح	281	0.4	441	0.5	57
شمال سيناء	321	0.4	457	0.5	42.4
جنوب سيناء	67	0.1	104	0.1	55.2
الإجمالي العام	72012	100	96278	100	33.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

* تم حساب التوزيع النسبي للسكان على المحافظات بواسطة الباحث.

1- تزايد أعداد السكان في إجمالي الجمهورية من حوالي 72.01 مليون نسمة عام 2006 إلى 96.27 مليون نسمة عام 2017.

2- تركز السكان في مجموعة من المحافظات (اثنتا عشرة محافظة) وهي القاهرة والجيزة والإسكندرية والشرقية والقليوبية والغربية والمنوفية والبحيرة والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا حيث يعيش فيهم حوالي 74.7% من السكان عام 2006 وحوالي 73.3% من السكان عام 2017.

3- بلغت نسبة الزيادة السكانية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (2006-2017) حوالي 33.7% بمتوسط سنوي حوالي 2% سنويا وهو ما يوضح ارتفاع معدلات الزيادة السكانية.

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في غالبية محافظات مصر- باستثناء عامي 2006 و2017 - في ظل ضعف القدرة على تنمية وتطوير المهارات المعرفية والعملية لتحويل تلك الزيادة إلى نقاط قوة تساعد على دفع عملية التنمية البشرية

(1) بلغت قيمة دليل التعليم 0.713 في ماليزيا، 0.744 في الإمارات، 0.732 في عمان، 0.738 في البحرين.

(2) احتلت مصر الترتيب رقم 112 وكانت قيمة دليل التنمية البشرية 0.708 عام 2005 في تقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عام 2007، وتراجع ترتيبها إلى الترتيب رقم 116 وانخفضت قيمة دليل التنمية البشرية إلى 0.7 عام 2018 في تقرير التنمية البشرية العالمي الصادر عام 2019.

والاقتصادية وهو ما يحد من قدرة المواطنين على الشعور بثمار ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الفترات، وذلك على الرغم من تزايد قيمة المخصصات المتاحة للتعليم.

ويعتبر معدل الزيادة السكانية من أهم وأخطر التحديات التي تواجه المجتمع المصري ويلاحظ أن معدل النمو السكاني الحالي في مصر يعادل خمسة أضعاف المعدل ببعض الدول المتقدمة وحوالي ضعف المعدل ببعض الدول النامية[1]، كما إن استمرار النمو السكاني بالمعدلات الحالية يؤثر سلبيًا على مستويات المعيشة على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة.

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

1- ارتفاع نسبة الاستثمارات العامة الموجهة إلى قطاع التعليم في غالبية محافظات مصر في عام 2017 مقارنة بعام 2006، مع بعض الاستثناءات.

2- تنخفض نسبة الاستثمارات الموجهة للتعليم في محافظات الوجه القبلي ومحافظات الحدود مقارنة بالمحافظات الأخرى وذلك على الرغم من حدوث زيادة طفيفة في الاستثمارات الموجهة لبعض محافظات الوجه القبلي (بنى سويف، الفيوم، الأقصر، أسوان) في عام 2017 مقارنة بعام 2006.

3- يوجد عدم عدالة وتركز في توزيع استثمارات التعليم على مستوى المحافظات حيث تستحوذ ثماني محافظات فقط (القاهرة والجيزة والإسماعيلية والإسكندرية والشرقية والدقهلية والمنوفية والبحيرة) على حوالي 64.1% من الاستثمارات الموجهة للتعليم عام 2006 وانخفضت إلى حوالي 56.1% عام 2017 وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة إلا أنها لا تزال تستحوذ على نسبة مرتفعة من الاستثمارات الموجهة للتعليم.

جدول (6)
معدلات الزيادة الطبيعية للسكان في محافظات جمهورية مصر العربية عامي 2006، 2017

بيان المحافظة	2006 العدد (بالألف نسمة)	2006 المعدل %	2017 العدد (بالألف نسمة)	2017 المعدل %
القاهرة	128	1.61	153.4	1.6
الإسكندرية	65	1.66	83	1.4
بورسعيد	8.5	1.54	9.8	1.3
السويس	10	1.99	12.8	1.8
دمياط	24	2.16	26.2	1.7
الدقهلية	96	1.88	114	1.7
الشرقية	109	2.08	144	2
القليوبية	82	2.07	100.3	1.8
كفر الشيخ	52	1.93	70.3	2.1
الغربية	73	1.81	90.5	1.8
المنوفية	62	1.87	85.2	2
البحيرة	92	1.91	143.2	2.3
الإسماعيلية	21	2.33	29.3	2.2
الجيزة	112	1.92	170.5	2
بنى سويف	51	2.19	81.1	2.6
الفيوم	55	2.21	93.3	2.6
المنيا	95	2.28	150.2	2.7
أسيوط	78	2.2	121.2	2.7
سوهاج	77	1.98	136.4	2.7
قنا	60	2	85	2.7
الأقصر	21	1.84	36	2.4
أسوان	8	1.82	28	2.2
البحر الأحمر	5	2.49	8	2.2
الوادي الجديد	4	2.18	5	2.1
مطروح	7	25	22	5
شمال سيناء	9	2.68	9	2
جنوب سيناء	1.2	1.84	2.5	2.4
الإجمالي	1406	1.95	2010.2	2.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
معدل الزيادة الطبيعية للسكان = معدل المواليد – معدل الوفيات.
المعدل: لكل 100 نسمة.

جدول (7)
نسبة الاستثمارات العامة الموجهة إلى قطاع التعليم في كل محافظة إلى إجمالي الاستثمارات العامة في قطاع التعليم عامي 2006، 2017 %

بيان المحافظة	نسبة الاستثمارات العامة الموجهة إلى قطاع التعليم % 2006	2017
القاهرة	24.1	12.2
الإسكندرية	5.2	11.7
بورسعيد	1.6	1.7
السويس	0.76	3.4
دمياط	1.1	3.3
الدقهلية	6.8	4.2
الشرقية	5.6	5.9
القليوبية	2.6	2.5
كفر الشيخ	2.2	3.7
الغربية	4.2	4.5
المنوفية	3.9	5.1
البحيرة	2.1	5.9
الإسماعيلية	1.9	4.4
الجيزة	14.5	6.7
بنى سويف	2.8	3.3
الفيوم	1.8	3.6
المنيا	4.2	1.6
أسيوط	3.7	2.6
سوهاج	3.2	2.5
قنا	3.1	2.6
الأقصر	0.3	0.8
أسوان	1.9	3.1
البحر الأحمر	0.2	0.6
الوادي الجديد	0.6	0.8
مطروح	0.6	1.2
شمال سيناء	0.64	1.5
جنوب سيناء	0.4	0.6

المصدر: تم أعداد الجدول بواسطة الباحث بناءً على البيانات الواردة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، سنوات مختلفة.
لا تشمل الاستثمارات غير الموزعة.

(1) بلغ معدل الزيادة السكانية في بعض دول العالم طبقا لبيانات البنك الدولي عام 2018كما يلي: 0.2% في فرنسا، 0.3% في المانيا،0.5% في الصين،1% في الهند،1.3% في المغرب،1.4% في كل من جنوب أفريقيا وماليزيا،1.8% في السعودية.

وقد ساعدت الجهود التي تبذلها الدولة وزيادة المخصصات التي توجهها لقطاع التعليم على تحسين العديد من المؤشرات به وزيادة أعداد المقيدين بالمدارس وزيادة أعداد المدرسين، وقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم حوالى 66% عام2017 [1]،كما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي حوالى 104% في المتوسط خلال الفترة (2012-2017)،كما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي حوالى 86% في المتوسط خلال الفترة (2012-2017)،كما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي حوالى 34% في المتوسط خلال الفترة (2012-2017) (UNDP, 2018: 55)،إلا أن معدلات الأمية والبطالة لا تزال مرتفعة [2]،وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول (8)

بعض مؤشرات قطاع التعليم عامي 2006،2017

المحافظة	التوزيع النسبي للسكان %		عدد المدارس 1*(بالعدد)		التوزيع النسبي لعدد المدارس على المحافظات %		عدد المدرسين 1*(بالألف)		التوزيع النسبي لعدد المدرسين على المحافظات%		معدل الأمية %		معدل البطالة %	
	2006	2017	2006	2017	2006	2017	2006	2017	2006	2017	2006	2017	2006	2017
القاهرة	11.1	10	2074	2573	5.8	5.6	74.6	68.4	10	7.2	19.3	16.2	11.0	15.1
الإسكندرية	5.44	5.4	1110	1442	3.1	3.1	38.2	40	5.1	4.2	19.5	19.0	10.2	13.6
بورسعيد	0.8	0.8	283	395	0.8	0.9	11	12.1	1.5	1.3	16.4	14.1	11.0	16.7
السويس	0.7	0.8	309	371	0.8	0.8	7.8	8.9	1	0.9	17.1	15.3	11.8	22.3
دمياط	1.54	1.6	731	861	2	1.9	19.7	24	2.7	2.5	22.4	20.2	7.5	9.6
الدقهلية	7	6.8	2955	3283	8.2	7.2	66.2	70.8	8.9	7.5	27.9	23.6	10.0	10.9
الشرقية	7.3	7.6	3234	3994	9	8.7	58.1	84.7	7.8	8.9	32.2	25.9	10.7	14
القليوبية	5.5	5.9	1484	1818	4.1	4	39.7	54.1	5.3	5.7	27.5	23.7	9.2	12.6
كفر الشيخ	3.7	3.5	1692	2075	4.7	4.5	25.3	39.9	3.4	4.2	34.3	28.5	7.0	8.4
الغربية	5.6	5.3	1796	2145	5	4.7	45.9	45.8	6.2	4.8	25.9	21.4	10.8	12.7
المنوفية	4.6	4.5	1682	2077	4.7	4.5	42.3	52	5.7	5.5	27.4	22.5	7.3	6.9
البحيرة	6.7	6.5	2831	3625	7.9	7.9	44.4	55	6	5.8	36.6	32.9	9.3	11.8
الإسماعيلية	1.2	1.4	750	886	2.1	1.9	11.8	16.2	1.6	1.7	22.8	21.4	7.6	11.8
الجيزة	8.1	9.1	1535	1984	4.3	4.3	38	50.2	5.1	5.3	19.7	24.9	6.7	12.5
بنى سويف	3.2	3.3	1742	1997	4.8	4.4	22	30.1	3	3.2	40.5	35.9	9.7	7.9
الفيوم	3.52	3.8	1397	1891	3.9	4.1	22.1	30.4	3	3.2	40.9	34.0	3.7	7.2
المنيا	5.8	5.8	2056	2839	5.7	6.2	35.8	61.1	4.8	6.5	41.3	37.2	3.4	10.1
أسيوط	4.9	4.6	1716	2546	4.8	5.6	29.8	45.9	4	4.9	39.1	34.6	5.8	9.7
سوهاج	5.5	5.3	1871	2612	5.2	5.7	37.1	51.7	5	5.4	38.5	33.6	9.4	9.4
قنا	4.2	3.3	1728	1976	4.8	4.3	31.6	39.4	4.2	4.2	34.8	29.1	9.0	9.3
الأقصر	1.6	1.6	345	902	0.9	2	4.9	14	0.7	1.5	27.8	25.9	13.5	18.1
أسوان	0.6	1.3	979	1294	2.7	2.8	15.4	21.5	2.1	2.3	23.0	19.1	17.5	16.3
البحر الأحمر	0.3	0.4	236	308	0.6	0.7	3.8	4.9	0.5	0.5	12.7	12.0	6.0	18.5
الوادي الجديد	0.2	0.3	356	438	1	1	6.6	9.1	0.9	1	18.2	14.7	9.9	8
مطروح	5.5	5.3	1871	2612	5.2	5.7	37.1	51.7	5	5.4	38.5	33.6	9.4	9.4
شمال سيناء	4.2	3.3	1728	1976	4.8	4.3	31.6	39.4	4.2	4.2	34.8	29.1	9.0	9.3
جنوب سيناء	1.6	1.6	345	902	0.9	2	4.9	14	0.7	1.5	27.8	25.9	13.5	18.1
الإجمالي	0.6	1.3	979	1294	2.7	2.8	15.4	21.5	2.1	2.3	23.0	19.1	17.5	16.3

المصدر: تم حساب التوزيع النسبي لعدد المدارس على المحافظات والتوزيع النسبي لعدد المدرسين على المحافظات بواسطة الباحث وتم إعداد الجدول السابق اعتمادًا على المصادر التالية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
- وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، سنوات مختلفة.
- معهد التخطيط القومي (2008)، تقرير التنمية البشرية في مصر، ص 280-283.

1*تشير إلى القطاع الحكومي.

(1) بلغت تلك النسبة حوالي 72.8% عام 2006.

(2) بلغت معدلات الأمية طبقاً لبيانات البنك الدولي عام 2017في بعض الدول كما يلي: 9% في العراق،4% في ماليزيا،3% في كل من عمان والسعودية،1% في البحرين.

يتضح من الجدول رقم 8 ما يلي:

1- تركز السكان في مجموعة من المحافظات (اثنتا عشرة محافظة) وهي القاهرة، الجيزة،الإسكندرية،الشرقية، القليوبية،الغربية،المنوفية، البحيرة، المنيا، أسيوط، سوهاج، وقنا، حيث يعيش فيهم حوالى 74.7% من السكان عام 2006 وحوالى 73.3% من السكان عام 2017 ويتواجد بهم حوالى 64.4% من المدارس على مستوى الجمهورية عام 2006 وحوالى 64.6% من المدارس على مستوى الجمهورية عام 2017، وهو ما يوضح تقارب التوزيع النسبي للمدارس على المحافظات بما يتناسب مع التوزيع النسبي للسكان،وتستحوذ حوالى إثنتا عشرة محافظة على حوالى 69.2% من إجمالي عدد المدرسين على مستوى الجمهورية عام 2006 وحوالى 68.4% من إجمالي عدد المدرسين على مستوى الجمهورية عام 2017، وهو ما يوضح تقارب التوزيع النسبي للمدرسين على المحافظات بما يتناسب مع التوزيع النسبي للسكان.

ويلُاحظ ارتفاع كثافة الفصول على مستوى الجمهورية وخاصة في المدارس الحكومية مما يحول دون تهيئة الظروف المناسبة لتعليم الطلاب، حيث ارتفعت في المدارس الحكومية من 40.53 طالب في المتوسط عام 2006 إلى 45.5 طالب في المتوسط عام 2017، كما ارتفعت في المدارس الخاصة من 31.7 طالب في المتوسط عام 2006 إلى 32.7 طالب في المتوسط عام 2017 (وزارة التربية والتعليم، سنوات مختلفة)، كما ارتفعت نسبة التسرب من التعليم الأساسي - لم يلتحق بالتعليم - على مستوى الجمهورية من 10.4% عام 2006 إلى 26.8% عام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة).

2- على الرغم من انخفاض معدل الأمية على مستوى الجمهورية من 29.6% عام 2006 إلى 25.8% عام 2017 وانخفاضه بغالبية محافظات مصر خلال العامين المذكورين - باستثناء محافظتي الجيزة وجنوب سيناء - إلا أنه مازال مرتفعًا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى وعلى سبيل المثال: يبلغ معدل الأمية 5% في ماليزيا وإندونيسيا، 4% في عمان، 5% في البحرين، 14% في إيران وذلك طبقا لبيانات البنك الدولي عام 2017.

3- ارتفاع معدلات الأمية بصورة كبيرة في محافظات الوجه القبلي وعلى رأسها: الفيوم، بنى سويف، المنيا، سوهاج، قنا، أسيوط وذلك عام 2017، وعلى الرغم من تناسب التوزيع النسبي للمدرسين والمدارس بها مع عدد السكان إلا أنها تعاني من ارتفاع معدلات الأمية وهو ما يشير إلى أن العدالة في توزيع الخدمات التعليمية لا يرتبط بالضرورة بعدالة المخرجات وهو ما يتطلب التوسع في الخدمات التعليمية في تلك المحافظات وعلى رأسها برامج محو الأمية.

4- ارتفاع معدل البطالة على مستوى الجمهورية من 9.3% عام 2006 إلى 11.8% عام 2017 وارتفاعه بمعظم محافظات مصر خلال العامين المذكورين عدا: المنوفية، بنى سويف، سوهاج، الوادي الجديد، وجنوب سيناء.

5- ارتفاع معدلات البطالة بصورة كبيرة في بعض المحافظات وعلى رأسها: السويس، البحر الأحمر، الأقصر، بورسعيد، أسوان، شمال سيناء، القاهرة، الشرقية، الإسكندرية، الغربية، القليوبية، الجيزة، وذلك عام 2017. ويتواجد في تلك المحافظات حوالي 43.4% من السكان على مستوى الجمهورية وحوالى 38.8% من عدد المدارس على مستوى الجمهورية وحوالي 43.6% من عدد المدرسين على مستوى الجمهورية وذلك عام 2017، وهو ما يوضح تقارب التوزيع النسبي للخدمات التعليمية في تلك المحافظات بما يتناسب مع التوزيع النسبي للسكان إلا أنه لم ينعكس على انخفاض معدلات البطالة بها نظراً لتأثرها بالعديد من العوامل الأخرى وعلى رأسها مدى توافر فرص العمل ومدى توافر المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة.

6- على الرغم من ارتفاع معدلات الأمية بصورة كبيرة في محافظات الوجه القبلي وعلى رأسها: الفيوم، بنى سويف، المنيا، سوهاج، قنا، أسيوط وذلك عام 2017 إلا أنها تتميز بانخفاض معدلات البطالة بها مقارنة بالعديد من المحافظات الأخرى.

ويلاحظ ما يلي:

بلغت نسبة المدرسين إلى إجمالي العاملين في المدارس الحكومية حوالي 67.5% عام 2017 وشملت النسبة الباقية: الإدارة المدرسية، والأخصائيون، والإداريون، والعمال، وهو مالم يختلف كثيرًا عن المدارس الخاصة، حيث مثلت تلك النسبة في المدارس الخاصة حوالي 66% عام 2017 وشملت النسبة الباقية: الإدارة المدرسية، والأخصائيون، والإداريون، والعمال (وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، سنوات مختلفة).

ويلاحظ زيادة أعداد المدرسين في المدارس الحكومية بنسبة حوالي 27.4% خلال عامي 2006،2017، وهي تمثل زيادة منخفضة نسبيًا ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة عام 1998 بإلغاء تكليف خريجي كليات التربية متعللة بالزيادة في أعداد المعلمين، ومنذ ذلك التاريخ التحق بالتدريس خريجون من كليات وتخصصات لا علاقة لها بالمهنة كما إنهم غير مؤهلين لممارسة التدريس مما أدى إلى تدهور أحوال التعليم بسبب النقص في المعلمين الأكفاء (وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، سنوات مختلفة).

وقد مثلت نسبة المدارس الحكومية إلى إجمالي عدد المدارس حوالي 88.1% عام 2006 وانخفضت تلك النسبة إلى 85.5% عام 2017 وذلك على الرغم من زيادة أعداد المدارس الحكومية بنسبة 27.3% خلال عامي 2006،2017، وقد بلغت نسبة زيادة أعداد المدارس الخاصة 59% خلال عامي 2006،2017 وهو ما يوضح توسع القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية ولكن لا تزال المدارس الحكومية تستحوذ على النسبة الأكبر في العملية التعليمية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة)، وخاصة أن عدد الطلاب[1] بالمدارس الحكومية يمثل حوالي 92% من إجمالي عدد الطلاب بالمدارس(الحكومية والخاصة) عام 2006 وبلغت تلك النسبة حوالي 90% عام 2017 (وزارة التربية والتعليم، كتاب الإحصاء السنوي، سنوات مختلفة).

وبالنسبة للتعليم الجامعي:

على الرغم من زيادة عدد الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية من حوالي 1.875 مليون طالب عام 2006 إلى حوالي 2.274 مليون طالب عام 2017 وكذلك بالجامعات الخاصة من حوالي 83108 طالب عام 2006 إلى حوالي 154835 طالب عام 2017 إلا أن ذلك لم ينعكس على تخفيض معدلات البطالة بل اتجهت نحو الارتفاع خلال عامي 2006،2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة)، وهو ما يوضح عدم التناسب بين مهارات الكثير من الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل بالإضافة إلى عدم توافر فرص عمل كافية.

وبناء على ما سبق يمكن توضيح العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم وعدد المدارس والمدرسين في القطاع الحكومي ومعدلات الأمية على مستوى المحافظات كما بالشكل رقم (1).

يتضح من الشكل رقم (1) ما يلي:

1- يرتبط تزايد توزيع نسبة الاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم على مستوى المحافظات طرديًا مع تزايد التوزيع النسبي لعدد المدرسين وعدد المدارس، ومن ثم ينعكس إيجابيًا على تحسن مؤشرات التعليم وإن كان هناك بعض الاستثناءات في بعض المحافظات مثل: القاهرة والإسكندرية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم بهما إلا أنها لم يصاحبها توافر التوزيع النسبي الملائم من المدارس والمدرسين وعلى سبيل المثال: يقترب التوزيع النسبي للمدارس والمدرسين في محافظة الفيوم مقارنة بمحافظة الإسكندرية إلا أن نسبة الاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم في الإسكندرية تعادل حوالي ثلاثة أمثال النسبة في محافظة الفيوم وهوما يعكس خللاً في توزيع استثمارات التعليم.

2- يلاحظ في بعض المحافظات أن التوزيع النسبي للاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم بها أقل من التوزيع النسبي للمدارس والمدرسين مثل الدقهلية والشرقية وبنى سويف والفيوم-خاصة محافظات الوجه القبلي- وترتفع معدلات الأمية بها وهو ما يتطلب تخصيص نسب أكبر للاستثمار في التعليم في تلك المحافظات.

كما يرتبط تزايد توزيع نسبة الاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم على مستوى المحافظات عكسيًا مع معدلات الأمية فكلما زادت نسبة الاستثمارات العامة الموجهة للتعليم في محافظة معينة انخفضت معدلات الأمية بها وهو ما يوضحه الشكل رقم (2).

يعكس الشكل رقم (2) خللاً في التوزيع النسبي للاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم على مستوى المحافظات مقارنة بالتوزيع النسبي للسكان على مستوى المحافظات مما يؤثر سلبيًا على معدلات الأمية، حيث ترتفع معدلات الأمية

(1) - **بلغ عدد الطلاب المقيدين بالمدارس الحكومية والخاصة 15424478 طالب عام 2006 وبلغ حوالي 21441404 طالب عام 2017.**

بصورة ملاحظةً في المحافظات التي تقل فيها نسبة الاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم عن التوزيع النسبي للسكان وخاصة في محافظات الوجه القبلي.

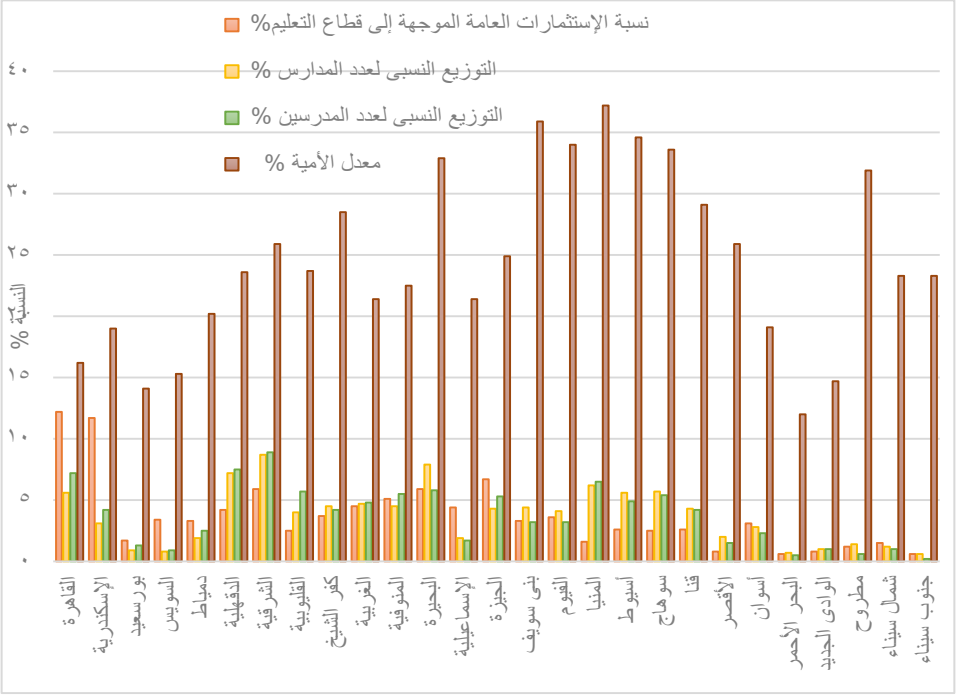

*المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على البيانات الواردة بالجداول السابقة.

الشكل رقم (1) العلاقة بين التوزيع النسبي للاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم والتوزيع النسبي لعدد المدارس والمدرسين ومعدلات الأمية على مستوى المحافظات عام 2017

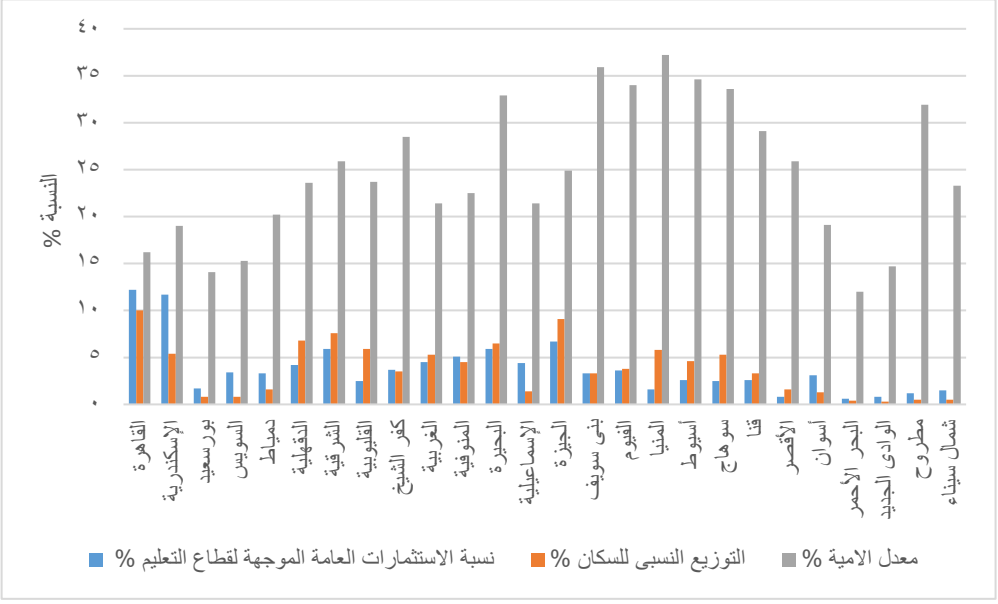

*المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث اعتمادًا على البيانات الواردة بالجداول السابقة.

الشكل رقم (2) العلاقة بين نسبة الاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم والتوزيع النسبي للسكان ومعدل الأمية على مستوى المحافظات عام 2017

النتائج

أولاً - بالنسبة لصحة الفروض:

1- **ثبت خطأ الفرض الأول** (من المتوقع أن تؤثر زيادة الإنفاق العام على قطاع التعليم إيجابيًا على مؤشرات قطاع التعليم وعدالة توزيع الموارد المخصصة للتعليم على مستوى المحافظات).

فعلى الرغم من تزايد النفقات العامة الموجهة لقطاع التعليم وتحسن العديد من المؤشرات التعليمية على المستوى القومي إلا أن الجزء الأكبر منها يوجه إلى المحافظات الحضرية مما أدى إلى سوء توزيع موارد وبعض خدمات الدولة وحدوث (الازدواجية الإقليمية) وحدوث عدم عدالة وتركز في توزيع استثمارات التعليم وعلى سبيل المثال: تستحوذ ثماني محافظات فقط (القاهرة، الجيزة، الإسماعيلية، الإسكندرية، الشرقية، الدقهلية، المنوفية، البحيرة) على حوالي 56.1% من الاستثمارات الموجهة للتعليم عام 2017 مما أثر سلبيًا على مؤشرات التعليم في بعض المحافظات الأخرى وخاصة محافظات الوجه القبلي.

2- **ثبت خطأ الفرض الثاني** (من المتوقع وجود علاقة طردية بين معدلات الأمية ومعدلات البطالة على مستوى المحافظات).

فعلى الرغم من ارتفاع معدلات الأمية بصورة كبيرة في بعض المحافظات - خاصة محافظات الوجه القبلي - إلا أنه لم يصاحبها ارتفاع معدلات البطالة.

كما تم الوصول إلى النتائج التالية:

1- ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع التعليم وخاصة في ظل تزايد النفقات الجارية.

2- لا ترتبط العدالة في توزيع الخدمات التعليمية بعدالة المخرجات وتحسينها.

3- انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلى الإجمالي مقارنة بالعديد من الدول.

4- يعتبر معدل الزيادة السكانية من أهم وأخطر التحديات التي تواجه المجتمع المصري بالإضافة إلى ارتفاع معدل الأمية - خاصة في الوجه القبلي - مما يحول دون تحسين قيمة دليل التعليم ومن ثم دليل التنمية البشرية القومي.

5- توجد علاقة عكسية بين نسبة الاستثمارات العامة المخصصة لقطاع التعليم على مستوى المحافظات ومعدلات الأمية.

6- تستحوذ المدارس الحكومية على النسبة الأكبر في العملية التعليمية على الرغم من تزايد أعداد المدارس الخاصة مما يوضح أهمية رفع كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم.

التوصيات

1- تحتاج موازنة التعليم لإعادة نظر فيما يتعلق بإجمالي النفقات المخصصة للقطاع لأنها لا تزال منخفضة -نظراً لانخفاض المخصصات الفعلية عن المخصصات المحددة وفقاً للدستور- كما يتطلب الأمر من جانب وزارة التربية والتعليم إعداد خطط واضحة ومحددة لتطوير العملية التعليمية وكيفية إنفاق الموازنة المخصصة لقطاع التعليم وتطبيق موازنة البرامج والأداء لتحسين المخرجات والبحث عن مصادر تمويل جديدة بدون زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة ويمكن تحقيق ذلك بعدة أساليب منها: ترشيد مجانية التعليم بحيث تعطي المجانية للناجح فقط - خاصة في التعليم الجامعي - بما يعمل على توفير المزيد من الموارد وإعادة توزيعها لتطوير العملية التعليمية.

2- التوسع في برامج محو الأمية من خلال التنسيق بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية والجامعات لإلزام الخريجين بمحو أمية عدد معين بالتنسيق مع الهيئة - وهو ما سيتم تطبيقه على بعض الكليات بدءًا من دفعة عام 2020- مع وضع أولية خاصة لمحو أمية الإناث والاهتمام برفع مستواهم العلمي نظرًا لأن ذلك ينعكس إيجابيًا

على أسرهم وأطفالهم، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاركين من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات العاملة في المجال التطوعي وموظفي الهيئات الحكومية بحيث يمكن توفير حوافز للمشاركين تتمثل في إعفاءات ضريبية، خدمات حكومية بأسعار مخفضة، مكافآت مادية للمشاركين وغيرها وخاصة في المحافظات التي تعانى من ارتفاع معدلات الأمية.

3- الاهتمام ببرامج التوعية الصحية وخاصة فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض ووسائل تنظيم الأسرة في برامج محو الأمية.

4- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم بهدف تحسين مخرجات التعليم الحكومي من خلال: الاستعانة بمدرسين أكفاء متخصصين تطوير المناهج، تدريب المدرسين على استخدام الأساليب الحديثة في التدريس في ظل رؤية واضحة للمخرجات التعليمية المستهدفة، وهو ما يتطلب إعداد برامج تقييم أداء ومساءلة للمعلم ويجب أن يكون معيار مساءلة المعلم هو التقييم المرتبط بالإنجاز الأكاديمي للطلاب ودرجة التقدم في مستوى كل طالب، بالإضافة إلى الاهتمام بمستوى جودة التعليم وهو ما يتطلب التنسيق بين الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ووزارة التربية والتعليم للوصول إلى المستهدف في خطة مصر 2030 وهو اعتماد 20% من مؤسسات التعليم قبل الجامعي في عام 2020 والوصول إلى اعتماد 60% من مؤسسات التعليم قبل الجامعي في عام 2030، وهو ما يتطلب تضافر جهود ديوان عام الوزارة والإدارات والمديريات التعليمية والمؤسسات التعليمية والهيئة للوصول إلى المستهدف في حين أن النسبة الحالية المعتمدة حتى الآن 11% - عام 2019- مما يتطلب مضاعفة أعداد المؤسسات المتقدمة للاعتماد من الهيئة.

5- تصحيح الاختلالات فيما يتعلق بتركز السكان في بعض المحافظات من خلال توفير عناصر الجذب من الخدمات المختلفة في المحافظات الأخرى، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع المخصصات الموجهة لقطاع التعليم على مستوى المحافظات وبما يتناسب مع التوزيع النسبي للسكان.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- البنك الدولي. (2009). **الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: طريق لم يُسلك بعد**، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي، ص 99،100.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2007). **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد (97)، القاهرة،ص25،28،58،288،328.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2018). **الكتاب الإحصائي السنوي**، العدد (109)، القاهرة، ص،40،75،99،330، 618.
- الحسيني، فايزة. (2019). «رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر»، **المجلة الدولية في البحوث للعلوم التربوية**، المجلد (2)، العدد (4)، إستونيا. ص120.
- الزنفلي، أحمد. (2017). «الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي: الكفاية والكفاءة والعدالة، دراسة تحليلية»، **مجلة كلية التربية جامعة الزقازيق**، العدد (96) الجزء الأول، يوليو. ص 121،125.
- العربي، أشرف. (2010). «تقييم سياسات الإنفاق على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والكفاءة والعدالة»، **المؤتمر الدولي: تحليل أولويات الإنفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية**، شركاء التنمية، فبراير. القاهرة، ص 24،25.
- حسنين، مدحت وآخرون. (2004). **الموازنة العامة: اتجاهات ورؤى جديدة**. جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ص367-390.
- معهد التخطيط القومي. (2008). **العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني**، تقرير التنمية البشرية في مصر. ص 280-283.
- وزارة التخطيط. (2004). **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2005/2004. العام الثالث من الخطة الخمسية (2002-2006)**، القاهرة، ص 171.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2017). **مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (2020-2017) وخطة العام المالي الأول 2018/2017**، القاهرة، ص 224-226.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2018). **الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (2021-2018)**، القاهرة، ص 341.
- وزارة التربية والتعليم. (2007). **كتاب الإحصاء السنوي**، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ص 4-47. http://emis.gov.eg/annual_book
- وزارة التربية والتعليم. (2018). **كتاب الإحصاء السنوي**، الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ص 1-3، 56-61،119. http://emis.gov.eg/annual_book
- وزارة المالية (2019/2018). **البيان التحليلي. الموازنة العامة للدولة**. القاهرة، ص 104.
- وزارة المالية (2020/2019). **البيان التحليلي. الموازنة العامة للدولة**. القاهرة، ص 106.
- وزارة المالية. (2010/2009). **البيان المالي. الموازنة العامة للدولة**. القاهرة، ص 101.
- وزارة المالية. (2011/2010). **البيان المالي. الموازنة العامة للدولة**. القاهرة، ص 126.
- وزارة المالية. (2013/2012). **البيان المالي. الموازنة العامة للدولة**. القاهرة، ص 78.
- وزارة المالية. (2017/2016). **البيان التحليلي. الموازنة العامة للدولة**. القاهرة، ص 94.
- وزارة المالية. (2018/2017). **البيان المالي. الموازنة العامة للدولة**. القاهرة، ص 37-40.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (2017). **استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2017/2016**، القاهرة، ص 237،264،265.

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية

- Assaad, Ragui. (2010). "Egypt's free public higher education policy breeds inequality of opportunity", **Economic Research Forum (ERF)**, Policy perspective No. 25, p.8.
- Ersado. Lire and Others. (2014). **Egypt: Inequality of opportunity in education**, Working paper. No. 6996, World Bank, p. 47-48.
- Salehi, Mahdiand Others. (2013). "Spatial analysis of urban inequality in Qazvin province", **Journal of Civil Engineering and Urbanism**, Vol. 3, (Issue 5), p. 301-303.
- UNDP. (1990). "The concept and measurement of human development", **Human Development Report**, p.10-11.
- UNDP. (2007). "Fighting climate change, human solidarity in a divided world", **Human Development Report**, p.231.
- UNDP. (2018). "Human development indices and indicators, statistical update", **Human Development Report**, p.55.
- UNDP. (2019). "Beyond income, beyond averages, beyond today, inequalities in human development in the 21st century", **Human Development Report**, p.301.
- United Nations. (2015). "The 2030 agenda for sustainable development", **Human Development Report**, p.21.
- World Bank. (2019). **World Development Indicators, education, health inputs, structure of output**, p.1-4. http://wdi.worldbank.org/table/2.7
- World Bank. (2019). "From floating to thriving, taking Egypt's exports to new levels", **Egypt economic monitor**, p.13.
- World Bank. (2019). "The changing nature of work", **World Development Report**, p.50-53.

The Effect of Equitable Distribution of Public Investment in Education Sector on Improving Educational Indicators in Egypt's Governorates

Dr. Karim Mostafa Gohar
Lecturer
Economic Department
Faculty of Commerce - Ain Shams University
Arab Republic of Egypt

Abstract

Education has a direct impact on the economic progress of nations, where the individual productivity rate is affected by the quality and quantity of Education acquired. Education availability means the ability of education system to provide equal opportunities to all education age population for enrollment in and completion of education, targeting as a priority the poor areas regardless of gender, economic or social level, or any other difference.

Gains have been made in Egypt's education sector particularly over the last decade in improving literacy rate and increasing educational participation but major deficiencies persist, despite government expenditure on education sector has been increased, Egypt ranked low in human development reports, educational indicators indicated slow progress, so the researcher focused on studying the fairness of public investment expenditure on education at the governorate level and its impact on educational indicators.

The study reached many results such as: government expenditure on education sector has been increased particularly on urban areas, which negatively affected educational indicators, this highly inequitable situation requires fundamental changes throughout the education system, on the other hand spatial justice would mean equal access of all citizens to educational facilities, the researcher also linked several variables such as illiteracy rate and unemployment rate, and others. So public budget should be distributed according to a plan that takes into consideration population size and needs.

***Key Words**: Public Expenditure, Human Development, Education, Education Sector Indicators, Public Investment.*